OIC/COMCEC-FC/33-17/D(28)

التعاون المالي

COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التعاون المالي

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو 2017

كلمة مكتب التنسيك الكومسيك عن التعاون المالي

يتسم التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بأهمية كبيرة لإزالة العوائق التي تعرقل نقل رؤوس الأموال، وزيادة الثقافة المالية، وإدارة المخاطر المالية، والإشراف على المؤسسات المالية، وزيادة تنوع المنتجات، وتوسيع وتعميق الأسواق المالية.

الأرقام المالية المقررة

- **القطاع المصرفي في الدول الأعضاء**

بلغ إجمالي الأصول في القطاع المصرفي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2014 حوالي 1.5 تريليون دولار، وبلغ إجمالي الأصول لأعلى خمس دول منها، وهي تركيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا، 3 تريليون دولار. ويبلغ إجمالي الأصول لأعلى 10 دول حوالي 4.1 تريليون دولار ما يعادل 80 بالمائة من جميع الأصول في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 1).

الشكل 1: أعلى عشر دول بحسب إجمالي الأصول في القطاع المصرفي (بالمليون دولار أمريكي)

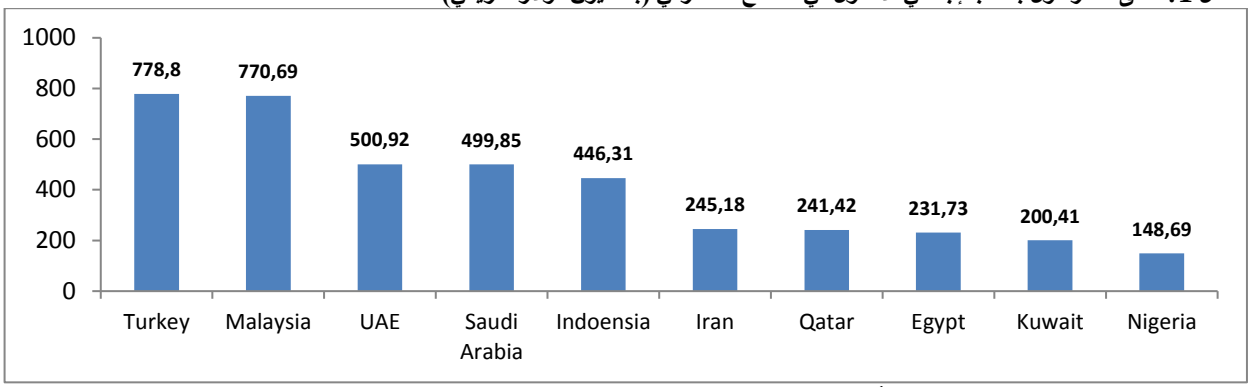

المصدر: التوقعات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2016

توضح نسبة حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) نسبة الأشخاص الذين يدخرون المال، بصرف النظر عن الإيداع في مؤسسة مالية. وفي المدة من 2011 إلى 2014، أظهرت حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي اتجاهًا متزايدًا فيما بين مجموعات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وطبقًا للشكل 2، كانت حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي لمجموعة دول المنظمة ذات الدخل أعلى من المتوسط ومجموعة دول المنظمة ذات الدخل العالي أعلى من حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي لمجموعة دول المنظمة ذات الدخل أقل من المتوسط ومجموعة دول المنظمة ذات الدخل المنخفض في المدة بين 2011 و2014.

الشكل 2: حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)

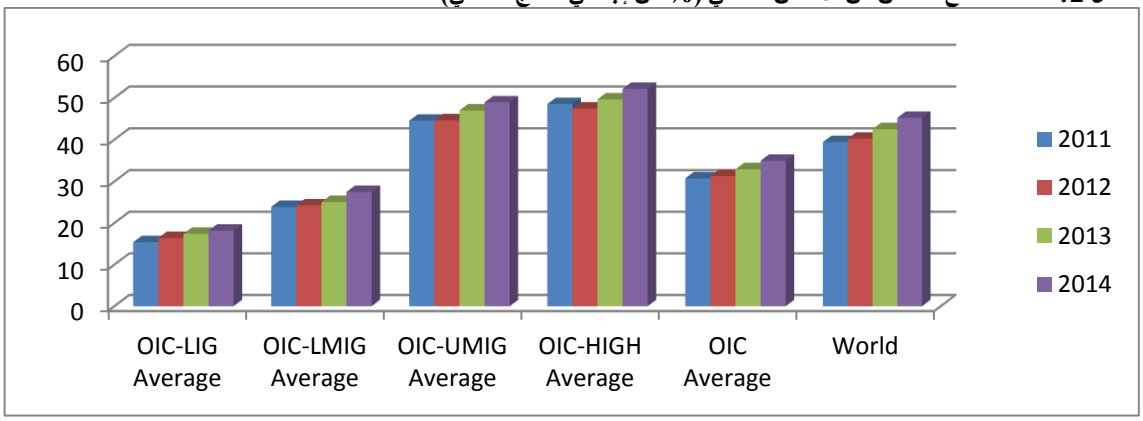

المصدر: التوقعات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2016

- **الأسواق المالية**

طبقًا لتقرير الإحصاءات المتكاملة لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2015، بلغ عدد الشركات المحلية المدرجة في بورصة منظمة التعاون الإسلامي 3.571 شركة وبلغ عدد الشركات الأجنبية 38 في 2015. وأعلى ثلاث بورصات هي بورصة ماليزيا (908)، وبورصة إندونيسيا (521)، وبورصة اسطنبول (393)، تقدر بحوالي 50% من إجمالي الشركات المدرجة.

وبلغت رؤوس الأموال السوقية في بورصات منظمة التعاون الإسلامي تريليوني دولار في 2015. وبلغ متوسط النسبة المرجحة لرؤوس الأموال السوقية في بورصات منظمة التعاون الإسلامي إلى إجمالي الناتج المحلي للدول المعنية 62% في 2015[1].

- **التمويل الإسلامي**

وفقًا لتقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2016، ارتفع الحجم المحتمل لقطاع الخدمات المالية الإسلامية من 4 تريليون دولار في 2009 إلى 7.1 تريليون دولار في 2015؛ في حين أن الحجم الفعلي للقطاع كان 2.143 تريليون في 2015، بمعدل زيادة سنوية تبلغ 15%. ولا يزال الحجم الفعلي للقطاع يساوي 30% من حجمه المحتمل، إلا أن الفجوة تتضاءل. ويدار هذا القطاع بواسطة القطاع المصرفي الإسلامي (75%) وسوق الصكوك العالمية (15%).

الجدول 1: الحجم الفعلي والمحتمل لقطاع الخدمات المالية الإسلامية

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحجم المحتمل لقطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية (تريليون دولار)	4.0	4.4	4.8	5.3	5.9	6.5	7.1
الحجم الفعلي لقطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية (تريليون دولار)	1.036	1.139	1.357	1.631	1.813	1.981	2.143
الفجوة بين الحجمين (تريليون دولار)	2.964	3.261	3.483	3.693	4.043	4.47	4.953
الزيادة في الحجم الفعلي لقطاع الخدمات المالية الإسلامية العالمية (%)	26	9.9	19.1	20.2	12.3	9.3	73
متوسط معدل الزيادة بين 2009 و2015 (%)							15
فترة التدارك - على أساس 10% زيادة في الحجم المحتمل و15% زيادة في الحجم الفعلي (بالسنوات)							27

المصدر: إدبيز كونسالتينج، تقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2016

بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي الإسلامي، والذي يمثل القسم الأكبر في قطاع التمويل الإسلامي العالمي، حوالي 1.6 تريليون دولار في 2015. وبلغ معدل النمو السنوي المركب 16.1% في المدة بين 2010 و2014. كما بلغت قيمة الصكوك العالمية الصادرة 60.6 مليار دولار في 2015.

الشكل 3: حصة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية (النصف الأول من 2015)

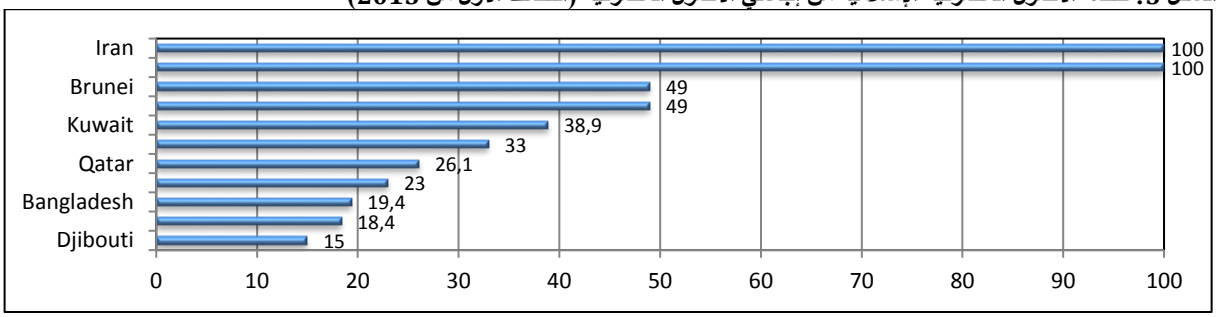

المصدر: تقرير الاستقرار المالي الإسلامي لسنة 2016

الشكل 4: إجمالي الصكوك العالمية الصادرة (يناير 2001 - ديسمبر 2015) - مليار دولار

[1] تقرير الإحصاءات المتكاملة لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - 2015

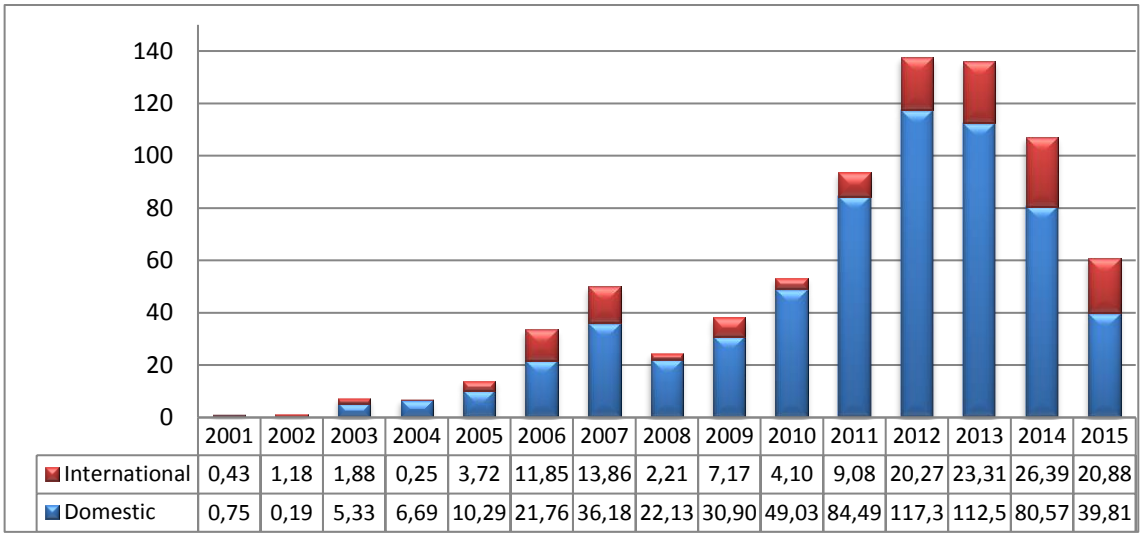

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
International	0,43	1,18	1,88	0,25	3,72	11,85	13,86	2,21	7,17	4,10	9,08	20,27	23,31	26,39	20,88
Domestic	0,75	0,19	5,33	6,69	10,29	21,76	36,18	22,13	30,90	49,03	84,49	117,3	112,5	80,57	39,81

المصدر: النسخة الخامسة من تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية العالمية

بدءًا من أكتوبر 2015، بلغ إجمالي قيمة التمويلات الإسلامية 71.3 مليار دولار (تقرير الاستقرار المالي الإسلامي، 2016). وكانت المملكة العربية السعودية هي المركز الرئيسي للتمويلات الإسلامية حيث بلغت حصتها من إجمالي التمويلات الإسلامية 40%.

وبلغ إجمالي حصة التكافل العالمي 22.1 مليار دولار، وبلغ معدل النمو لإجمالي الأرباح 15.5% في 2014. والولايات القضائية لهذا القطاع هي دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، ودول شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي. وطبقًا لتقرير الاستقرار المالي الإسلامي لسنة 2016، فإن أعلى ثلاث دول هي المملكة العربية السعودية (36.6% - 1.8 مليار دولار)، وإيران (33.6% - 7.5 مليار دولار)، وماليزيا (13.6% - 3 مليارات دولار)، حيث بلغت 83.8% من إجمالي الحصص العالمية في 2014.

الجهود المبذولة برعاية الكومسيك: إستراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

يمثل التعاون المالي أحد مجالات التعاون الستة في إستراتيجية الكومسيك المعتمدة في القمة الإسلامية غير العادية الرابعة في 2012. وقد ركزت الجهود المبذولة لتعزيز التعاون المالي برعاية الكومسيك على تنفيذ إستراتيجية الكومسيك. وقد تم تنفيذ تلك الجهود برعاية مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي وآلية تمويل مشاريع الكومسيك بالإضافة إلى التعاون فيما بين البورصات، والجهات الرقابية على الأسواق المالية التابعة للكومسيك، والمصارف المركزية والسلطات النقدية.

- **الاجتماع الثامن لمجموعة عمل التعاون المالي**

على مدار العقود الأخيرة، وقع عدد من الأزمات المالية بسبب مشكلات الدين العام (المكسيك - 1994، تركيا - 1994، روسيا - 1998، الأرجنتين - 2001، أزمة الدين الأوروبي - 2010). وكشفت الأزمة المالية التي واجهت بعض دول اليورو مؤخرًا، مثل اليونان وأيرلندا والبرتغال، أن الأموال العامة غير السليمة قد تتسبب في اضطرابات اقتصادية لجميع الدول بصرف النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي. علاوة على ذلك، يستخدم الدين العام في هذه الأيام كأداة تهدف إلى تطوير الأسواق المالية، وتنظيم تحركات رؤوس الأموال، وتحديد عوائد الاستثمار الخالية من المخاطر، بالإضافة إلى سد عجز الموازنة. وفي هذا الصدد، يمثل الدين العام أداة مهمة للدول غير المتقدمة وكذلك للدول المتقدمة.

ونظرًا لأهمية الأمر، عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي اجتماعها الثامن في 30 مارس 30 في أنقرة - تركيا، تحت عنوان "*تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي*".

وأكد التقرير البحثي المقدم إلى مجموعة العمل على أن متوسط نسبة الدين العام خلال المدة من 1980 إلى 2015 بلغ من 40% إلى 80% من إجمالي الناتج المحلي، ما يشير إلى اتجاه متزايد على مستوى العالم[2]. وتباينت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بين 3% إلى 138% في 2015.[3] وبلغ متوسط نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي 36.7% في 2012 وارتفع إلى 46.1% في 2015. ومن المتوقع أن تصل نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 51.1% بحلول 2017. وقد أدى انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى زيادة في عجز الموازنة وفي نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول الأعضاء التي يكون لدخل النفط في أنظمتها الاقتصادية حصة كبيرة.[4]

الشكل 5: إجمالي الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - نسبة إجمالي الناتج المحلي (2015)

---

2 تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، 2017

3 تقديرات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2016

4 تحسين إدارة الدين العام في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، 2017

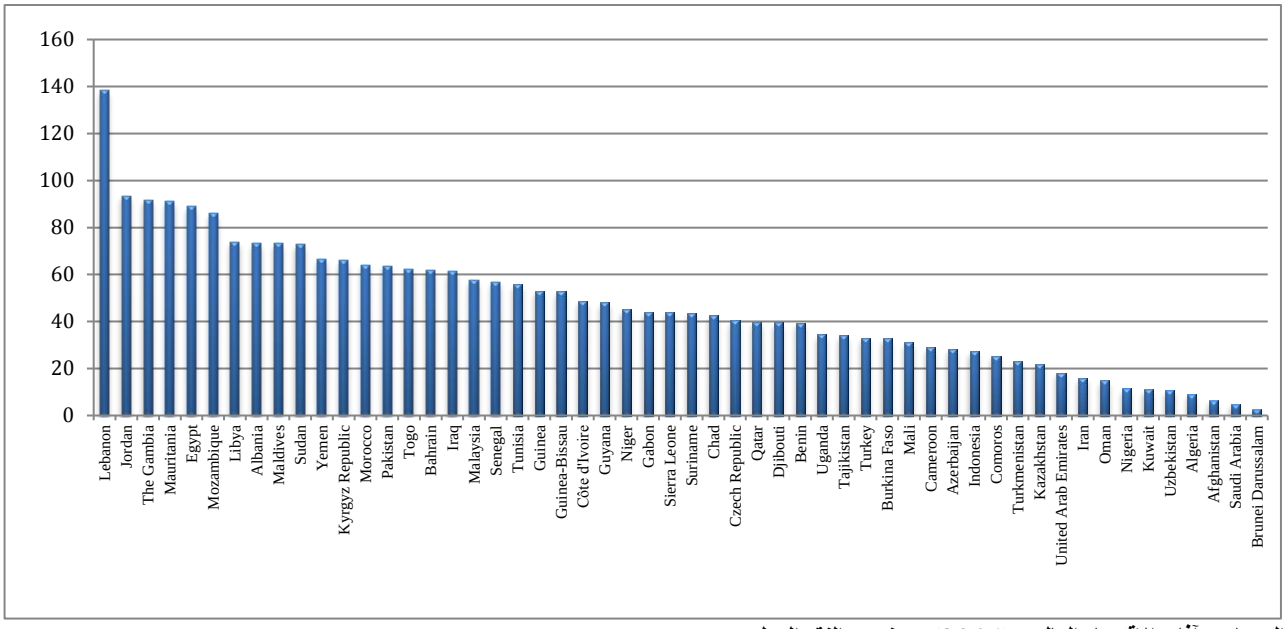

المصادر: آفاق الاقتصاد العالمي (2016)، صندوق النقد الدولي

أكد التقرير البحثي والمناقشات التي جرت خلال الاجتماعات أنه لتحسين إدارة الدين العام، ثمة بعض الإجراءات الهامة التي يجب اتخاذها من جانب الدول الأعضاء. وفيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء والخيارات السياسية للتعامل مع تلك التحديات:

- التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

  - آثار صدمات الاقتصاد الكلي على هيكل الدين العام: مخاطر أسعار الصرف، والمخاطر الكبرى لإعادة التمويل، ومخاطر أسعار الفائدة، والاعتماد القوي للاقتصاد على المتغيرات الخارجية، على سبيل المثال أسعار الموارد الطبيعية
  - عدم وضوح المسؤوليات المنوطة بالمؤسسات بخصوص إدارة الدين العام
  - الافتقار إلى إستراتيجية رسمية لإدارة الدين
  - الاعتماد على الاقتراض الخارجي بسبب ضعف أسواق الدين العام المحلية
  - قصر أجل استحقاق الدين العام

- وفيما يلي، يمكن تلخيص التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أكدت عليها مجموعة العمل:

  - تعزيز/إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام تتولى مهام محددة بالإضافة إلى إستراتيجية مخصصة لإدارة الدين
  - تطوير / تحسين سوق الدين المحلي
  - توسيع وتنويع قاعدة الدائنين
  - زيادة أمد متوسط استحقاق الدين العام
  - تطبيق طرق إدارة مخاطر الاقتصاد الكلي

تتوفر جميع الوثائق المعدة لاجتماع مجموعة العمل على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).
سوف يعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل التعاون المالي في 26 أكتوبر 2017 في أنقرة تحت عنوان "تنويع الأدوات المالية الإسلامية." وخلال الاجتماع، من المتوقع أن يتحدث المشاركون بشيء من التفصيل عن المنتجات والخدمات المالية الإسلامية الحالية المستخدمة على الصعيد الوطني والعالمي فضلاً عن اقتراح توصيات بخصوص تنويع الأدوات المالية الإسلامية.

- **آلية تمويل مشاريع الكومسيك**

الآلية الثانية لتنفيذ إستراتيجية الكومسيك هي آلية تمويل مشاريع الكومسيك. وفي إطار هذه الآلية، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا إلى مشاريع التعاون للدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل التعاون المالي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري. ويجب أن تتوافق المشاريع المقرر تمويلها مع أهداف ومبادئ الإستراتيجية.

تتوفر معلومات تفصيلية حول آلية تمويل مشاريع الكومسيك على موقع آلية تمويل مشاريع الكومسيك على الإنترنت: (pcm.comcec.org).

- **الجهود المستمرة الأخرى برعاية الكومسيك:**

- ***منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:*** بدأ التعاون فيما بين البورصات في عام 2005 عملاً بالقرار المتخذ في الدورة العشرين للكومسيك. وعقد المنتدى ستة اجتماعات حتى الآن. وعقد الاجتماع العاشر للمنتدى في 27 أكتوبر 2016 في اسطنبول.

وتماشيًا مع الاقتراح المقدم من سيادة الرئيس/ رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه في الدورة الثلاثين للكومسيك، بدأت الأمانة العامة للمنتدى في العمل على "مبادرة بورصة الذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وعليه، رحبت الدورة الثانية والثلاثين باقتراح المنتدى بإنشاء تجارة للذهب عبر الإنترنت تتمتع بدرجة عالية من التكيف ومنصة مقاصة بهدف أساسي يتمثل في إنشاء بورصة/ منصة تداول في الذهب فيما بين الدول الأعضاء المتطوعة. كما طلبت الدورة الثانية والثلاثين من المنتدى/الأمانة العامة للمنتدى تنفيذ الدراسات اللازمة للمنصة/البورصة المقترحة. علاوة على ذلك، دعيت الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة الفعالة في فريق عمل المنتدى لدعم المنصة/ البورصة المقترحة من خلال التعجيل بعملية دمج البورصات وتنسيق الأطر التنظيمية بحلول موعد الدورة الثانية والثلاثين.

تتوفر المعلومات التفصيلية عن أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني www.oicexchanges.org.

- ***منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك:*** تأسس منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 2011 عملاً بالقرارات الصادرة عن الدورة الثانية والثلاثين للكومسيك. وعقد المنتدى خمسة اجتماعات حتى الآن. وعقد الاجتماع الخامس لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 27 أكتوبر 2016 في اسطنبول.

وقدم سيادة الرئيس/ رجب طيب أردوغان، رئيس الكومسيك اقتراحًا، في حديثه الافتتاحي، حول تأسيس بورصة للعقارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعليه، بدأت الأمانة العامة للمنتدى في العمل على "مبادرة بورصة الأسهم العقارية". وأحاطت الدورة الثانية والثلاثين علمًا بالاقتراح المقدم من المنتدى بإنشاء منصة إلكترونية للشؤون العقارية تابعة للكومسيك بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشتركة في المنتدى والمهتمة بالأمر. وطلبت الدورة كذلك من المنتدى/ الأمانة العامة للمنتدى إجراء دراسات شاملة لتحديد المراحل اللازمة لإنشاء المنصة المقترحة، بدعم من السلطات الوطنية المختصة وأسواق الأوراق المالية من الدول الأعضاء المتطوعة. وقد دعت الدورة الثانية والثلاثين الدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة الفعالة في دراسات دعم المنصة المقترحة من خلال تحديد مؤسساتهم الوطنية المختصة لتسريع العمل التقني لتأسيس المنصة.

تتوفر التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى. (www.comceccmr.org)

- **التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية:** عملاً بقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، تجدد نشاط التعاون فيما بين المصارف المركزية والسلطات النقدية التابعة للدول الأعضاء.

ورحبت الدورة الثانية والثلاثون للكومسيك بعرض المصرف المركزي التركي باستضافة الاجتماع الخامس عشر للمصارف المركزية والسلطات النقدية التابعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في النصف الثاني من عام 2017.